

قوانين الأصول

[119] أظهرهما العدم لعدم الدليل وعدم دلالة الامر عليه بأحد من الدلالات وأما سائر الأدلة فمدخولة مثل أنه لا بد من مساواة البديل والمبدل والفعل واحد والعزم متعدد ومن لزوم تساويهما في الحكم والفعل مسقط للتكليف دون العزم وفيهما معا أن المبدل منه هو الايقاعات إلى أن يتضيق فيتعين ومثل دعوى القطع بأن الامتثال بالفعل يحصل من غير جهة البدلية وفيه أن ثبوت البدلية لا يقتضي قصد الفعل من جهتها وقد يجاب أيضا بأن البديل ههنا تابع مسبب عن ترك مبدله كالتيمم بدل الوضوء وكخصال الكفارة على القول بالترتيب وكتحصيل الظن بوقوع الكفائي عند تركه بإطلاق البديل عليه إصطلاح وجهة البدلية لا يعتبر في مثل ذلك احتجاجاً بأنه لو جاز الترك بلا بدل لما فصل عن المندوب وفيه أنه لا كلام لنا في الفرد الآخر وأما الباقي فالبديل محقق وهو كل واحد من الجزئيات المتميزة بالوقت وبلزوم خلو الترك عن بدل فيما إذا مات فجأة ولا إثم لجواز التأخير وفيه أن الواجب ما يستحق تاركه العقاب في الجملة ويصدق عليه أنه لو لم يفعله ولا سائر الافراد مع ظن الموت أو مع فرض بقائه إلى آخر الوقت لاستحق العقاب وسيجئ أنه يجوز التأخير مع ظن السلامة فالموت فجأة مع عدم التقصير لا يخرج عن الوجوب وبأنه لولاه لزم تساويه في الوقت وقبله فيخرج عن الوجوب وفيه أن تركه في الوقت ليس بدون البديل وهو الجزئي الآخر من جنسه بخلاف ما قبل الوقت وبأنه ثبت فيه حكم خصال الكفارة لسقوط كل بفعل الآخر وحصول العصيان بتركهما وفيه أن سقوط كل بفعل الآخر بمجرد لا يستلزم الوجوب إن أريد مجرد الرخصة في الترك وإن أريد حصول العصيان أيضاً بتركهما فهو أول الكلام فإن الكلام إنما هو قبل تضيق الوقت مع أن كون الرخصة في الترك لاجل إختيار العزم لا الفرد الآخر أول الكلام ومع تسليم وجوب العزم فقد يقال أنه ليس من جهة أنه بدل الفعل بل لأن غير الغافل يجب عليه العزم على الواجبات إجمالاً أو تفصيلاً حين إستشعرها كذلك وهو من أحكام الايمان ولوازم (المؤمن) ؟ ولا إختصاص له بالواجب الموسع ولا بها بعد الوقت بل يجب ولو قبل عشرين (سنة) ؟ فوجوب العزم ليس من جهة أنه بدل الواجب ولكن لما كان العزم على الفعل بعد وقوعه ممتنعاً فيتوهم بعد الفعل أنه كان أحد الواجبين التخييرتين واسقطه الآخر مع أنه قد يتأمل في أصل وجوبه أيضاً لأن غاية الامر أنه يجب على المؤمن أن لا يعزم على الترك حين الالتفات وأما وجوب العزم على الفعل ففيه إشكال ولا تلازم بينهما كما توهم لثبوت الوسطة ويؤيده ما قيل أنه لو وجب العزم فيلزم إنضمام بدل آخر في بعض الاحيان مثل العزم على صوم رمضان أو إختيار سفر مباح ولم يقل به أحد

